

صعوبات الإدماج السوسيو مهني عند حاملي الشهادات في تخصصات الهندسة : دراسة ميدانية بمدينة وهران

هند بوعقادة⁽¹⁾

مقدّمة

شهدت السنوات الأولى التي أعقبت استقلال الجزائر عددا محدودا من خريجي حاملي الشهادات الجامعية في تخصصات الهندسة، كما عرفت في الوقت نفسه ارتفاعا في تشغيلية هذه الفئة خصوصا بعد تبني الدولة للنموذج التنموي المعتمد على « الصناعة المصنّعة ». أكسب هذا الظرف السوسيو-اقتصادي أصحاب هذه الشهادات، باعتبارهم حاملين لمشاريع مهنية نبيلة، دورا محوريّا في النموذج التنموي الوطني خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. ويمكن القول أنّ هذه الفترة مثلت عصرا ذهبيا لهذه الفئة السوسيو مهنية نظرا لتوليمهم مناصب عمل مهمة وأخرى راقية، بل أن بعضهم ترأس وزارات مهمة. يعكس الوضع الحالي لهذه الفئة تغييرا جذريا لعلاقتها بسوق العمل، فالبطالة التي يشهدها خريجوهذه التخصصات في السنوات الأخيرة تبيّن أنّهم يواجهون صعوبات في إدماجهم المهني سواء كان ذلك ضمن ظرف العمل المأجور أو ظرفا النشاط الحرّ أو المقاولاتي.

⁽¹⁾ Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.

نعتبر في دراستنا هذه أنّ الإدماج السوسيو مهني هو سيرورة لا تبدأ بعد فترة التخرّج والحصول على الشهادة الجامعية فقط، بل هو استمرار لمرحلة التكوين، كما نعتبره خاضع لعوامل أخرى ترتبط بأدوار الفاعلين واستراتيجياتهم الفردية في مقابل ما تقترحه السياسات العمومية للتشغيل. ويمكن القول في الوقت نفسه، أنّ هذه السيرورة ذات علاقة مع « العائلة » باعتبارها المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية¹، كما يمكن اعتبارها « معقدة، غير خطية، تتزاحم مع العديد من المشاريع المهنية وغير المهنية والتي لا تزال لم تتبلور حتى بعد التخرج من الجامعة »².

علينا الإشارة إلى أنّ الباحثين في الجزائر³ قد اهتموا بالمسارات المهنية لخريجي تخصصات الهندسة، وركّزوا عموماً على نوعية تكوين المهندسين في علاقتهم مع عالم الشغل من خلال تحليلهم لمسارات دفعات مختلفة من خريجي الجامعات والمدارس العليا في ظلّ التحوّلات التي طرأت على المنظومة التعليمية وسوق الشغل. لقد بيّنت كل تلك الدراسات سهولة الإدماج المهني للمهندسين خلال الفترة الاستعمارية والسنوات الأولى بعد الاستقلال فترة تنفيذ المخططات التنموية خصوصاً بعد الإصلاحات التي مسّت المنظومة التربوية والجامعية (Gobe, 2001).

نستعرض من خلال هذا المقال بعض المعوقات التي يواجهها حاملو الشهادات الجامعية في تخصصات الهندسة بوهان استناداً على النتائج المتوصل إليها من خلال مشروع بحث موضوعه « الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية »⁴، معتمدين في ذلك

¹ نظر فريق البحث الذي أشرف على هذه الدراسة الميدانية للإدماج المهني على أنه سيرورة يمكن فهمها من خلال التحليل المحلي لمساراتها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ثلاث فاعلين مهمين في ذلك : مؤسسات التنشئة (الأُسرة، المدرسة)، السياسات العمومية للتشغيل ومقترحاتها والاستراتيجيات الفردية التي يمكن أن يضعها حامل الشهادة قيد التنفيذ.

² أنظر التقرير النهائي لمشروع البحث « سيرورة الادماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية »، (نسخة غير منشورة).

³ من هذه الدراسات نذكر دراسات محمد بن قرنة وعيسى قادري، (Kadri, A ; Benguerna. M, 2014) ، إضافة إلى حسين خلفاوي وغيرهم من الباحثين. (Benguerna. M, 2004)

⁴ مشروع بحث لمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، حول « الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية » المنجز في الفترة ما بين 2014-2017، تحت إشراف الأستاذ دراس عمر، بمشاركة فريق البحث : نوار فؤاد، عرقوب محمد، لحمر ميلود، لوسداد زين الشرف وبوعقادة هند.

على دراسة كمية⁵ شملت 800 وحدة سكنية بمدينة وهران، بالإضافة إلى دراسة أخرى كيفية اعتمادنا فيها على تقنية سرد الحياة باستخدام المقابلة شبه الموجهة مع عينة متكونة من 07 من الشباب (05 ذكور و03 إناث) حاملين لشهادات جامعية في تخصصات الهندسة (الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، الهندسة الميكانيكية، المناجم والتعدين، الإلكترونيات تقني) متخرجين ما بين سنة 2009 و سنة 2012 تتراوح أعمارهم ما بين 27 و30 سنة، والذين هم في وضعية بحث عن عمل في ولاية وهران.

من هم حاملو الشهادات الجامعية في تخصصات الهندسة بوهران؟

يكشف تحليل المعطيات الإحصائية للتحقيق الميداني عن تعامل غير متكافئ لسوق الشغل في وهران مع حاملي الشهادات في تخصصات الهندسة. وعندما نقارن جزءا من هذه المعطيات مع بقية الشهادات في التخصصات الأخرى ما عدى حاملي شهادة الطب، يبدو وكأن مسار الإدماج لهذه الفئة لا يكاد يبتعد عن بقية المسارات التي أمكن تحليلها⁶، وهذا يشير إلى أنّ هذه الفئة تواجه أيضا انتقائية سوق الشغل أثناء مسار بحثها عن العمل اللائق. علينا القول أنّ ارتفاع نسبة حاملي الشهادات في حالة بحث عن شغل بقدر ما يكشف عن القيمة التشغيلية لهذه الشهادة في السوق حاليا فإنه يشير إلى التغيرات التي يعرفها هذا السوق والذي لم يعد يتعامل بالمنطق نفسه مع هذه الشهادة مقارنة بسنوات الستينيات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

كشفت التحقيق الميداني أنّ حاملي الشهادات الجامعية في تخصصات الهندسة يمثلون ما يعادل 18,07% من مجموع حاملي الشهادات الجامعية الذين مسّهم التحقيق الميداني في الفترة الممتدة ما بين 08 إلى 30 أفريل 2016 والبالغ عددهم 841 مستجوبا، فأغلب أعمارهم تتراوح ما بين 21 و30 سنة، كما أنّ غالبيتهم من العزاب، وذلك بنسبة

⁵ شمل التحقيق الميداني 800 وحدة سكنية في بلدية وهران، موزعة على خمسة قطاعات هي: الحمري، المقري، البدر، المنزه، الصديقية، وذلك بتمير استمارة على 841 من الشباب المتخرجين من الجامعة منذ سنة 2009. أجري هذا التحقيق في شهر فبراير 2016.

⁶ أنظر التقرير النهائي لمشروع البحث «الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية».

86,18 %، كما كشف أيضا أنّ 48,68 % منهم متواجدون في حالة بحث عن شغل، في حين يتواجد 51,32 % في حالة نشاط مهني. تخفي هذه النسبة الأخيرة الهشاشة المهنية لحاملي الشهادات في هذا التخصص، حيث يتواجد 60 % من المشتغلين في حالة نشاط مهني غير دائم، في حين 30 % منهم استفادوا من العمل المأجور الدائم، و7,5 % منهم متواجدون ضمن النشاطات المستقلة، في حين 2,5 % منهم يمارسون نشاطا مقاولاتيا. تعلن هذه النسب أنّ حاملي الشهادات في هذه التخصصات يواجهون صعوبات في الإدماج المهني تفرضها الانتقائية التي يمارسها سوق الشغل المحلي، والذي يقلل من حظوظ العمل النمطي، وهذه الوضعية إما تجعلهم في حالة بطالة قد تدوم مدّة طويلة، أو تفرض عليهم العمل في إطار العقود المؤقتة بغض النظر عن الأجر الذي يتقاضونه فيها، أو أوقات العمل ونوعيته، التي لا تتوافق في الغالب مع شهادتهم الجامعية أو طموحاتهم السابقة حول مصيرهم المهني. بقاءهم في هذه الوضعيات الهشة أيضا قد يعتبر حلاً أفضل من حالة البطالة كما أنّ هذه الوضعية تجعلهم في تواصل مع سوق الشغل سعياً للحصول على الخبرة وبحثاً عن فرص للعمل النمطي.

تبيّن النتائج الإحصائية أنّ نسبة من اختاروا العمل المستقل أو النشاط المقاولاتي ضعيفة، فالاتجاه إلى المقاولاتية لدى فئة المهندسين قليل جداً، مع أنّ لهذه التخصصات حظوظاً - نظرياً - أكثر في تكوين المشاريع المرتبطة بالطابع الصناعي أو الزراعي أو الخدماتي. يجدر التذكير أنه رغم جهود الدولة في غرس فكرة المقاولاتية لدى الشباب ودعم مشاريعهم عن طريق سياسات عمومية (الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC) إلا أنّ هناك عزوفاً لدى هؤلاء نحو هذا النوع من النشاط، وهذه النتائج قد تعدّ امتداداً لما لاحظته مصطفى حداب في دراسته السابقة عندما أشار إلى أنّ « نسبة ضئيلة جداً من الشباب حاملي شهادات الهندسة من بين الشباب الذين استفادوا من برامج التشغيل لإنشاء مؤسسة أو مشروع مصغر » (Haddab, 2004, p. 190).

يفضل أغلبية المهندسين المستجوبين العمل في القطاع العام لما يوفره من ديمومة واستقرار الشغل مقارنة مع القطاع الخاص، فالقطاع العام يضمن مناصب دائمة بنسبة 82,60 %، في حين يهيمن طابع الشغل غير الدائم على القطاع الخاص وذلك بنسبة 58,69 %، وهذا الوضع يجعل من رغبات هذه الفئة في تعارض مع الانتقائية التي يمارسها القطاع الخاص. فهذا الأخير لا يوفر الظروف نفسها للشغل في ظل منطلق ندرة العمل النمطي في هذا القطاع⁷.

يمثل منصب العمل الدائم نموذجا للعمل النمطي في تمثيلات حاملي شهادة الهندسة لأنه يعطي قيمة لشهادته، فإذا كان أغلب المستجوبين يبحثون عن منصب عمل دائم (64,78 %)، والذي يتلائم مع تخصص شهادتهم (61,97 %)، ويفضلون العمل ضمن ظرف العمل المأجور (71,62 %)، فإن أكثر من نصف هذه الفئة يعتبرون أنّ شهادتهم ليس لها دور مساعد في الحصول على منصب شغل ذونوعية. فهذه الشهادة التي قد تصبح في وقت ما وثيقة لإتمام ملفات التوظيف ولا يمكنها أن تتيح فرصة للإدماج لوحدها دون تدخل عوامل أخرى يعتبرونها ضرورية مثل الحصول على علاقات (43,7 %)، ومواصلة الدراسة والسعي للحصول على شهادة أعلى (35,1 %).

تكشف لنا نتائج هذه الدراسة أيضا عن انتقائية تمارسها قطاعات التشغيل على حاملي هذه الشهادة، بحيث نلاحظ أنّ قطاع الخدمات هو الذي يوفر أكثر فرص الشغل لهذه الفئة المهنية (71,42 %)، في حين أنّ القطاعات التي من المفترض أن تعطي أكثر فرص للتشغيل للمهندسين لا تشغل سوى نسبة محدودة منهم، فنسبة تواجدهم في قطاع الصناعة هي 16,88 %، وقطاع البناء والأشغال العمومية هي 11,68 %، في حين ينعدم حضورهم في قطاع الزراعة. ما تشير إليه هذه النتائج هو دلالة عن تضائل فرص الشغل في المؤسسات الصناعية العامة والخاصة، بحيث تجعل من قطاع الخدمات ملاذا لهذه الفئة مثلها مثل حاملي الشهادات في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

⁷ هذا ما سبق أن أكدته الدراسة التي أجراها مصطفى حداب الذي قام بجرد عروض العمل الموجهة للمهندسين في أربعة جرائد يومية سنة 2001، حيث وجد أن أكثرية العروض هي للشركات الخاصة (Haddab, M, 2004, p.189).

يبين تحليل المعطيات السوسيوديمغرافية حول هذه الفئة من حاملي الشهادات الجامعية حالات اللاتجانس ليس فقط على مستوى الوضعيات المهنية وإنما أيضا من حيث معطيات أخرى متعلقة بالجنس، السن، سنة التخرّج والأصول الاجتماعية. لقد عرفت فئة الحاملين للشهادات في الهندسة تطوّرا في نسب تواجد الإناث في مثل هذه التخصصات، وهذا المعطى تعبّر عنه نتائج تحقيقنا الميداني، والتي تكشف أنّ 46,27% هن من الإناث. وإذا ما قارنا هذه النسبة مع نسب سابقة سجلت إلى غاية ثمانينات القرن الماضي لوجدنا أنّ هذه التخصصات كانت ذكورية بامتياز، فلم تتجاوز نسبتهم حدود 2% إلى 3% في سبعينات القرن الماضي مثلما يشير إلى ذلك بن قرنة محمد، وعندما ارتفعت لم تتجاوز 38% في التسعينات (Benguerna, 2003, p. 139). وتكشف المعطيات أنّ أغلبية الإناث المستجوبات هن في وضعية بطالة وهو ما يعادل نسبة 54,92%. في حين أنّ الذكور أغلبهم هم في حالة نشاط مأجور وهو ما يمثل ذلك نسبة 59,26%. كما أنّ نسبتهم في النشاط غير الدائم قد بلغت 62,5% مقارنة بالإناث 37,5%. تشير هذه النسب إلى عدم تساوي الحظوظ من حيث النوع الاجتماعي لدى حاملي الشهادات في هذه التخصصات، فتواجد الذكور في وضعيات العمل الهشّ يمكن أن يرتبط بالسياق الثقافي والاجتماعي والاستراتيجيات والمشاريع التي تتبناها المهندسات العاطلات عن العمل من خلال مواصلة الدراسة أو مشروع الزواج، في حين يكون الذكور في وضعية إجبارية للقبول بالوضعيات المهنية الهشة تجنباً للبطالة.

تجدر الإشارة إلى أنّ مؤشّر السن يؤثر على الوضعية المهنية، فقد بيّنت معطيات التحقيق أنّه كلما ارتفع السنّ كلما ارتفعت فرص الحصول على شغل لدى هؤلاء، في حين تكون الفئة الأصغر سنا في حالة بحث عن عمل. نلاحظ النتيجة نفسها عند مقارنة بين سنة التخرّج والوضعية المهنية لدى هؤلاء، فأغلبية المتخرجين قبل 2012، أي ما نسبته 67,30% في حالة شغل، في حين أغلبية المتخرجين بعد 2012 يتواجدون في حالة بحث عن شغل بنسبة 55%. ومن هنا يمكن القول أنّ أقدمية الشهادة تلعب دورا حاسما في سيورة الإدماج المهني، وهذه النتائج تشير إلى شكل آخر من الانتقائية التي يمارسها سوق الشغل انطلاقا من سنة الحصول على الشهادة، كما يمكن القول أيضا أنّ هذه الانتقائية

تعتبر الاهتمام للشهادة بوصفها تأهيلا أكثر من اعتبارها مؤشرا على الكفاءة، أي أنّ فرص الحصول على شغل بالنسبة لحامل شهادة حديث في تخصصات الهندسة تبدوا قليلة مع من شهادته أقدم.

ينتهي أغلبية حاملي الشهادات في تخصصات الهندسة إلى الفئات الاجتماعية الشعبية والمتوسطة وتمثل نسبة ذلك 81,87 %، في حين لا تمثل نسبة الذين ينتمون إلى الفئة الاجتماعية الراقية إلا ما نسبته 18,79 %. تشير هذه النسب إلى مؤشر دمقرطة الالتحاق بهاته التخصصات من طرف حاملي الشهادات من أصول اجتماعية شعبية بعدما كانت في وقت مضى حكرا على الفئة الراقية، لكن حاليا وبعد جمهرة التعليم العالي وتزايد عدد المتكوّنين فيها من مختلف الفئات الاجتماعية، يعرف الولوج إلى هذه التخصصات تساوي في الحظوظ إلا التمايز بينهما بفترة التكوين وفترة البحث عن العمل، إذ لا يتوقف تأثير الأصول الاجتماعية على الالتحاق بالتخصص، بل يواصل فعاليته ليشمل أيضا فرص ونوعية الشغل التي تستفيد منها هذه الفئة .

ماهي الصعوبات التي تواجه حاملو الشهادات الجامعية في تخصصات الهندسة بوهران في الوقت الرهن؟

نستعرض في هذا الجزء من الورقة البحثية بعض المعوقات التي يواجهها حاملو الشهادات في تخصصات الهندسة من بين خريجي سنوات 2009-2015 في ولاية وهران والمتواجدين في وضعية بحث عن العمل. ونعتمد في ذلك على مجموعة من المقابلات التي أجريت مع عينة من هذه الفئة، كما نركز على تحليل مظاهر الانتقائية التي يواجهها هؤلاء والتي تتأثر بنوعية الشهادة الجامعية، قطاعات التشغيل والأصول الاجتماعية.

صعوبات ترتبط بالفجوة بين نوعية التكوين ومتطلبات سوق العمل

اكتسبت تخصصات الهندسة سابقا قيمة تشغيلية وعلمية مرتفعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وقد ارتبطت هذه القيمة أساسا بقيمة المدارس الكبرى التي كانت تكوّن في مثل هذه المسارات الجامعية، وبمسارات التكوين في الخارج التي أكسبتهم

هذه الفئة تكويننا أهلهم إلى مناصب مهمة (Kadri & Benguerna, 2014). تغير هذا الوضع فيما بعد خصوصا بعد التحوّلات التي طرأت على المنظومة التكوينية، حيث عرف تكوينهم تراجعاً في النوعية وتزايداً في عدد المتخرجين، وعكس ذلك حالة من عدم التجانس مع متطلبات سوق الشغل، كما جعل نسبة كبيرة منهم خارج دائرة الإدماج المهني (Benguerna, 2004, p. 119).

يعتبر بعض الباحثين في هذا السياق أنّ البرامج التكوينية الحالية غير موائمة للتطوّرات الاقتصادية، بحيث يرون أنّهم تلقوا كمّاً معتبراً من المعارف والأدبيات « القديمة »، درسها أجيال قبلهم، ولم يطرأ عليها أيّ تغييرات تناسب مع ديناميكية سوق الشغل. يعكس التصريح التالي لأحد الباحثين المتواجدين في حالة بطالة هذا الواقع من خلال تقديم أحكام حول نوعية التكوين والبرامج وحول العلاقة بين النظري والتطبيقي، والتي يعتبرها غير متوافقة مع المتطلبات الحالية لسوق العمل، فهو يصرح بما يلي :

« درسوا في 1970 وما زالوا في نفس المعرفة والعلم... العلم يتطور، خاصة في العلوم الدقيقة، وهم لا يواكبون العصر ولا يحبون التغيير... نفس الشيء في الإدارات، وسوق العمل وسياسات التشغيل » (ذكر، يبلغ من العمر 33 سنة، متحصل على شهادة في الهندسة المدنية عاطل عن العمل).

تبيّن مثل هذه التصريحات أيضاً جانباً آخر من الأحكام السلبية التي يسوقها حاملو الشهادات في تخصصات الهندسة حول نوعية التكوين في علاقتها مع متطلبات الشغل، فمشكل عدم التحكّم في اللغات الأجنبية سواء كان ذلك أثناء فترة التكوين أو بعد التخرج يقلص - حسب رأي المستجوبين- من حظوظهم في المنافسة على مناصب الشغل الممكنة. لقد وجد هؤلاء أنفسهم في الجامعة أمام مقاييس تدرّس غالباً بالفرنسية، مع أنهم تابعوا دراساتهم من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية باللغة العربية، وهذا الوضع جعل مستواهم ضعيفاً نسبياً في اللغات الأجنبية سواء الفرنسية أو الإنجليزية. يعكس التصريح التالي لأحد الباحثين جانباً من هذه الصعوبات :

« التكوين ضعيف، حتى فيما يخص اللغات كالفرنسية والانجليزية... المستوى متدني جعلنا نواجه صعوبات في الجامعة وبعد التخرج » (ذكر، يبلغ من العمر 30 سنة، متحصل على شهادة مهندس في المناجم والتعدين منذ سنة 2010)

يتناسب هذا الطرح مع نتائج إحدى الدراسات والتي بيّنت أنّ «المهندسون الشباب يواجهون صعوبات في إتقان اللغة الفرنسية، وذلك راجع إلى أنّ دراستهم في الطور الابتدائي والثانوي معربة بالكامل ما يجبرهم في التعليم الجامعي على التحديّ المزدوج: تعلم اللغة والتخصص» (Touati, 2013, p. 251).

تنعكس صعوبات التحكّم في اللّغات الأجنبيّة على صعوبات الإدماج المهنيّة، خصوصا أنّ مختلف الشركات العامة أو الخاصة تتعامل باللغة الفرنسية كما أنّ هذه المؤسسات غالبا ما تجد نفسها في علاقة مع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تفرض بدورها ضرورة التحكّم في اللغة الإنجليزيّة. في هذا السياق، تكشف مضامين المقابلات عن وعي فئة المهندسين في حالة بطالة بهذه الصعوبات اللغوية والتي تقلّص من حظوظهم في التنافس على مناصب العمل سواء في الشركات الوطنية أو الأجنبيّة، وهذا ما سبق أن أكّده دراسة حول دور اللّغات في التوظيف في شركتي سوناطراك وسونلغاز من خلال تحليل الممارسات اللغوية ولغات العمل في هذه الشركات، والتي بيّنت أنّ «الفرنسية هي لغة العمل الأولى، تليها الإنجليزيّة، كما أنّ التمكن في هذه اللغات هو المعيار الأساسي للحصول على وظيفة وفرصة الدخول إلى سوق العمل في الجزائر» (Cherfaoui & Khennour, 2016, p. 111).

يرى المبحوثون من جهة أخرى، أنّ علاقاتهم مع ميدان الشغل كانت ضئيلة أثناء فترة التكوين الجامعي بالرغم من أنّ هذه التخصصات تتطلب الاهتمام بالجانب التطبيقي وتكثيف التريصات التطبيقية. تبرز التصريحات التالية جانبا من هاته الصعوبات، وتشير إلى انتقاد المبحوثين للمنظومة التكوينية الجامعية التي تركز على التكوين النظري وتهمل الجانب الميداني، وهذا ما يتعرض إليه المبحوثين من خلال خطاباتهم:

« تدرس شيء وفي الميدان تجد شيء آخر... التكوين المهم هو الميدان » (ذكر، يبلغ من العمر 33 سنة، متحصل على شهادة مهندس في الهندسة المعمارية سنة 2009).

« التكوين في الجامعة ليس بالجيد، لا يتخرج به الطالب جاهز لعالم الشغل... ويبقى يلزمه الكثير لكي يتحكم في ميدانه » (ذكر، يبلغ من العمر 28 سنة، تحصل على شهادة في الهندسة المعمارية سنة).

يعي الطلبة المبحوثون المتواجدون في حالة بطالة منذ أكثر من أربع سنوات ضعف جاهزيتهم لسوق العمل بعد مرحلة التكوين في تخصصات الهندسة، وهذا الوعي تترجمه تمثلاتهم حول التكوين وحول قلة الترتصات الميدانية، وحول مسألة التحكم في اللغات التي يتطلّبها كل من سوق التكوين وسوق العمل، وتجعل مثل هذه الخطابات المهندس البطال يعيد النظر في تمثلاته حول التخصص العلمي وحول الشهادة، كما تجعله يشكك في تأهيله وإمكانياته خاصة أن المنافسة على التوظيف في مناصب جيدة تتطلب كفاءات ومهارات. لقد بينت هذه المقابلات التي أجريت القيمة التشغيلية للشهادة من منظور العلاقة بين طبيعة التكوين ومتطلبات التشغيل، فهؤلاء الشباب يصنفون أنفسهم ضمن من تحصلوا على تأهيل جامعي دون الحصول على كفاءة، كما يعتبرون الشهادة الجامعية في كثير من الحالات مجرد « ورقة » لا تصلح إلا لتكوين الملفات الإدارية للتوظيف نظرا لمحدودية تأثيرها عندما يتعلق الأمر بالظفر بمنصب عمل نمطي.

يدفع الوعي بضعف الكفاءة عند هذه الفئة من المهندسين نحو الإيمان بضرورة تعزيز ومضاعفة التكوينات من أجل اكتساب مهارات تؤهلهم للمنافسة على مناصب العمل المتاحة، فيسعى بعضهم إلى تكثيف التكوين في التخصص نفسه ضمن دراسات ما بعد التدرج من أجل تعويض ضعف الشهادة الأولى، أو يلجأ آخرون إلى تخصص مغاير يعتبرونه الأكثر قدرة على توفير فرص الشغل، كما يعتقد آخرون أنّ التكوين المهني هو الأوفر حظا في الحصول على فرص العمل أو إنشاء مشروع صغير.

مسارات شغل هشّة وغير مستقرة لدى حاملي شهادات الهندسة

إنّ الحصول على منصب عمل نمطي هو الهدف الأساسي لهؤلاء الشباب الجامعي بعد الحصول على الشهادة، لكن في غالب الأحيان تكون وضعية البطالة مصيرًا حتميًا لهم خلال السنوات الأولى بعد التخرج من الجامعة. وبدلاً من البقاء في هذه الوضعية في انتظار فرصة عمل مع الوعي بندرتها في السوق المحلية، فإنّهم يسعون إمّا إلى العمل في إطار عقود مؤقتة (الحالة الأولى) التي قد توفرها لهم سياسات التشغيل أو القطاع الخاص، أو باللجوء إلى استراتيجيات أخرى فردية أو عائلية، وإمّا العمل لحسابهم الخاص (الحالة الثانية) من خلال القيام بنشاطات غير رسمية. وهذه المسارات تعكس اختلافاً في سيرورات الإدماج الممكن حصولها في ظلّ الحالتين.

ففيما يتعلق بالحالة الأولى المتمثلة في العمل في إطار العقود المؤقتة، غالباً ما تكون في القطاع العام أو القطاع الخاص في شركات مبتدئة أو ضمن المؤسسات التي لا تملك سمعة كبيرة في سوق العمل، في مناصب لا تتلاءم مع طبيعة التكوين أو مع نوع الشهادة، لذا فكثيراً ما نرى أنّ مثل هذه العقود لا تُوفّر الخبرة الضروريّة، ولا تمثل ظروفًا ملائمة لبداية المسار المهني. والتصريح التالي لأحد المبحوثين الذي وجد نفسه مرغماً على العمل في إطار العقود المؤقتة في تخصّص غير تخصّصه يعبر عن ذلك :

« لم أتعلّم شيء إنه خارج ميدان تخصّصي... يتركوك وحدك ولا يدموجك في فريق لكي تتعلّم » (ذكر، يبلغ من العمر 30 سنة، متحصّل على شهادة مهندس في المناجم والتعدين منذ سنة 2010).

تتّهي هذه العقود المؤقتة في الغالب الاحساس بالاستغلال نظراً لضعف الراتب، وغالباً ما تدفعهم هذه الظروف إلى التّخلي عن منصب الشغل، وهذا ما يعبر عنه أحد المبحوثين الذي كان يعمل في إطار العقود المؤقتة في إحدى الشركات الخاصة.

« أرفض أن أدرس من أجل العمل عند أحدهم (يحرث عليا)، لا يعطيني راتب جيد وفوقها الكلام الزائد » (ذكر، يبلغ من العمر 28 سنة، تحصل على شهادة في الهندسة المعمارية سنة 2012).

أما الحالة الثانية، المرتبطة بالعمل الحرّ، فمن المبحوثين من يتبع منحى آخر وذلك بممارسة أعمال حرة في الإطار غير الرسمي بصفته بائعا أو سائقا أو ...، وهذه المهن قد لا تكون في غالب الأحيان ذات علاقة بالتخصّص الجامعي الذي درسه، كما أنّها تكون غير مستقرة، بحيث يمرّ فيها الشاب المهندس من مهنة إلى مهنة تتخللها فترات بطالة. مثال عن ذلك تصريح مبحوث متحصل على شهادة مهندس دولة في الهندسة الميكانيكية اضطر للعمل في ضمن أعمال حرة حيث مارس التجارة واشتغل في ورشة لتصليح السيارات :

« تحصلت على شهادة مهندس دولة لم أعمل بها... بل عملت تاجر وميكانيكي » (ذكر، يبلغ من العمر 31 سنة، متحصل على شهادة في الهندسة الميكانيكية سنة 2011).

كما نجد أيضا من سبق لهم أن اشتغلوا في مهن لا تتطلب أي تكوين أو تأهيل مثل العمل مساعد للبناء أو حارس ليالي، هذه المهن قد تفرضها الظروف المادية، فلا يجد أي خيارات أمامه إلا التنازل عن « قيمة شهادته » وممارسة أي عمل كان من أجل تلبية متطلباته أو متطلبات العائلة، مثال ذلك مضمون المقابلة مع أحد المبحوثين (ذكر، يبلغ من العمر 30 سنة، مهندس دولة في المناجم والتعدين، سنة 2010)، الذي اضطر للعمل كحارس ليالي من أجل تلبية احتياجات أسرته، فظروفه المادية دفعته إلى أن يتنازل عن الصورة التي رسمها لنفسه عند تخرّجه من الجامعة من أجل توفير قوته ما دامت الشهادة الجامعية التي تحصل عليها لم توفر له ذلك. والحال نفسه بالنسبة لمبحوث آخر (ذكر، يبلغ من العمر 31 سنة، متحصل على شهادة في الهندسة الميكانيكية سنة 2011)، الذي اضطرته الأزمة المالية والنفسية إلى القبول بأي عمل يوفر له المال. لكن توفير هذا العمل للجانب المادي المتمثل في الأجر لا يمكنه أن يوفّر له الاستقرار

والثقة والمكانة الاجتماعية الموافقة لشهادته الجامعية، بل أكثر من ذلك بإمكانه أن يزيد من الإحساس بالتمهيش وتدني القيمة.

تجعل هذه التجارب المهنية الشباب من حاملي الشهادات الجامعية في تخصصات الهندسة يميلون إلى البحث عن العمل المستقر والدائم ويعطون الأولوية للعمل في القطاع العام لأنه يوفر لهم الاستقرار، وهو ما لا توفره المؤسسات الخاصة التي تقدم أكثر عدد من العروض المهنية، ولكن ذات بنية هشة، كما يغذي هذا النوع من التجارب لدى المبحوثين عدم الثقة في السياسات العمومية للتشغيل خصوصا الموجهة لحاملي الشهادات الجامعية. فإذا كانت غاية هذه الفئة هي الحصول على فرصة ضمن العمل النمطي، فإن السياسات العامة للتشغيل تتجه ضمن سياق مغاير غايته توفير الفرصة الأولى للشغل لطالبه بغض النظر عن نوعيته.

نعتقد أنّ هذه المفارقة الموجودة بين إنتظارات هؤلاء الشباب وغايات السياسات العامة هي التي تغذي عدم ثقتهم في سياسات التشغيل، بل أكثر من ذلك يعكس التصريح التالي لأحد المبحوثين أنّ هذه السياسات قد عرقلت مساره في الحصول على عمل دائم ومستقر من خلال طبيعة الشغل الذي توفره والذي لا يسمح بالمنافسة على فرص الحصول على الشغل النمطي.

« يطالبوك بالخبرة ولا يوفرون لك كيف تحصل عليها...كيف تتعلم... ، وعندما يوفرون لك عمل يكون خارج تخصصك، في حين الخبرة تتطلب العمل في نفس التخصص وهذا ما يشترطونه في مسابقات التوظيف » (ذكر، يبلغ من العمر 30 سنة، مهندس دولة في المناجم والتعدين، سنة 2010).

المواقف نفسها يمكن ملاحظتها عندما يتعلق الأمر بتقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم الشباب (Ansej)، فتصريحات المبحوثين تكشف العزوف عن اللجوء إلى هاته الوكالة، ويتجلى ذلك في خطاباتهم السلبية حولها خصوصا عندما يتعلق الأمر بموقفهم الديني من القروض البنكية أو بسبب تنافس المشروع المقاولاتي مع مشروع الهجرة.

الهشاشة الاجتماعية بوصفها عائقا للإدماج المهني

يؤثر المستوى الاقتصادي والثقافي للأولياء على مسار إدماج أبنائهم، بحيث بيّنت المقابلات التي أجريناها أنّ هذا العامل يلعب دورا فاعلا في عرقلة عملية الإدماج أو تسهيلها، حيث أنّ ضعف رأس المال المادي والمعنوي يبيّن محدودية العائلات في رسم معالم مشروع مهني لأبنائهم. من جهة أخرى، تشكّل الظروف الاقتصادية المتدنيّة لهاته العائلات عائقا يرتبط بداية بالمسار التكويني كما يرتبط أيضا بمسار البحث عن الشغل عبرّ عنه المبحوثين، فهناك من أجبرتهم تلك الظروف على الدخول المبكر إلى عالم الشغل من خلال ممارسة أعمال هشّة من أجل توفير احتياجاتهم الدراسية وأحيانا من أجل المساعدة في مصروف العائلة، وهذا ما نجده في تعابير أحد المهندسين البطّالين الذين ينتمون إلى أسرة متكونة من أب عايش عدّة فترات بطالة وأم مائكة في المنزل :

« بدأت العمل منذ الصغر لأن ظروفنا المادية لم تكن جيدة وأبي كان يعيش عدّة فترات بطالة...أنا كنت أعمل في العطل، أي عمل كنت أعمل حمّال، وعملت في البناء..لا يهم المبلغ الذي أتحصل عليه، المهم أساعد نفسي وأوفر احتياجاتي » (ذكر، يبلغ من العمر 30 سنة، مهندس دولة في المناجم والتعدين، سنة 2010).

تشكّل هذه الظروف المادية أيضا عائقا للدراسة خلال فترة التكوين الجامعي في هذه التخصصات، وهذا ما يستدعي العمل أثناء هذه الفترة، وأحيانا يستدعي التوقف عن الدراسة لفترات من أجل توفير ما يلزمهم لمتابعة الدراسة. سبق أن عايش هذا الوضع بعض المبحوثين والذين وجدوا صعوبات في التوفيق بين التحصيل العلمي ونوعيته وضمان دخل يضمن لهم تلبية احتياجاتهم، والتصريح التالي يعبر عن هذا النموذج :

« توقفت سنتين عن الدراسة في الجامعة، لأن الدراسة في الهندسة المعمارية تكلف، كنت أساعد نفسي، الظروف المادية تاع دارنا على قد الحال... عملت في كل المجالات...كنت أدرس

وأعمل في نفس الوقت، وحاولت التوفيق بين الجامعة والعمل
الموازي» (ذكر، يبلغ من العمر 33 سنة، متحصل على شهادة
في الهندسة المعمارية، سنة 2008).

تكشف هذه النماذج عن تأثير الظروف الاجتماعية الهشة على مسار التكوين ومسار
الإدماج، وهذا المعطى يتناسب مع ما يقدمه محمد مضوي والذي يعتبر أنه عند « تحليل
المسارات المهنية من الضروري التركيز على محيط الفرد، فالمكانة التي يحتلها الفرد
في محيطه من شأنها تحديد ودعم استراتيجياته في البحث عن العمل ومصيره المهني »
(Madoui, 2014, p. 11).

لا يتوقف تأثير الهشاشة الاجتماعية على صياغة المشروع المهني وعلى ظروف التكوين
في الفترة الجامعية فحسب، بل يضاف إلى ذلك صعوبات أخرى تتمثل في ضعف شبكة
العلاقات لدى عائلات حاملي الشهادات الجامعية، ويشير المبحوثين من خلال خطاباتهم
إلى أنّ التشغيل يعتمد على معايير من شأنها عرقلة إدماجهم منها المحاباة « المعرفة،
الكتاف، Beniamisme, Piston ». وإن تعددت التسميات فالمعنى يبقى واحداً يشير
إلى دور شبكة العلاقات والوساطة في رسم سيرورة الإدماج المهني. وما يصرح به أحد
المبحوثين يعكس هذه التصورات :

« المعرفة... في أي مجال يقولون لك (شوف عند فلان يقضيلك)...
يا إما تعرف أحدهم يا إما تقدم الرشوة » (ذكر، يبلغ من العمر 27
سنة، متحصل على شهادة في الهندسة المعمارية، سنة 2012).

يعتقد المبحوثون أنّ من أجل الحصول على العمل، يجب التمتع بمكانة اجتماعية
تسمح بالتفاوض مع المنظومة المتحكمة في التشغيل والتواجد ضمن شبكة علاقات مهمّة
يمكنها أن تسهل الولوج إلى سوق العمل خصوصا في ظل الإحساس بعدم تكافؤ الفرص
أمام مظاهر المحسوبية والوساطة وسوء التسيير. يمكن القول أنّ الهشاشة الاجتماعية
والمهنية لدى حاملي الشهادات في تخصصات الهندسة تعدّ المحرك الأساس لرسم صورة

مخيلية عن مشروع الهجرة، فأمام الفشل في الحصول على العمل اللائق أو النمطي الذي يتناسب مع طبيعة تخصص الشهادة يبني هؤلاء صورا عن « مشروع بديل متخيل حول إمكانيات نجاح الإدماج خارج سوق العمل المحلي سواء من خلال مواصلة الدراسة في الخارج والتدريب وذلك يرجعونه إلى هيبة وقيمة الشهادة المتحصل عليها من الجامعات والمدارس العليا في الخارج والحظوظ التي توفرها في سوق العمل. أو من خلال البحث عن فرصة للعمل خارج البلاد بحثا عن تحقيق المشاريع المستقبلية أو سعيا وراء العمل في وسط ملائم يعطي قيمة للشهادة ويوفر مكانة اجتماعية ومهنية ».

خاتمة

أبرزت هذه الدراسة أن الشباب من خريجي تخصصات الهندسة يواجهون حاليا انتقائية صارمة تقلص من حظوظهم في سوق الشغل المحلي، فهؤلاء يكتشفون أثناء فترة بحثهم عن العمل القيمة التشغيلية الحقيقية لشهادتهم والتي تختلف عن تلك التي رسموها لها فترة التكوين. فإذا كانت « شهادة مهندس » في وقت مضى تحمل قيمة مميزة ومكانة مرموقة في التمثلات الاجتماعية والثقافية وسوق الشغل، فهي حاليا متأثرة بالفجوة الموجودة بين مخرجات الجامعة الجزائرية ونوعية التكوين وبين متطلبات سوق العمل، كما أصبح حاملو هذه الشهادات متأثرون بانتقائية يمارسها سوق العمل متأثرا بأصولهم الاجتماعية والتي لا تسمح لهم بالتموقع في منظومة الشغل، فضعف رأسمالهم الاجتماعي وضعف شبكة علاقاتهم لا تساعدهم على رسم مسار سلس للإدماج المهني.

Bibliographie

Bensalhia, K., & Rouag, A. (2010, décembre). Les représentations sociales de l'émigration chez les jeunes chômeurs. *LAPSI*, (7).

Cherfaoui, F.-Z., & Khenour, S. (2016). Langues et marché du travail en Algérie : Cas de la Sonatrach. Dans *Synergies Algérie*, (23), 111-119.

Deschenaux, F., & Laflamme, C. (2009). Réseau social et capital social : une distinction conceptuelle nécessaire illustrée à l'aide d'une enquête sur l'insertion professionnelle de jeunes Québécois. *Sociologies* [En ligne],

Théories et recherches, mis en ligne le 02 juin 2009, consulté le 21 mai 2017 sur URL : <http://sociologies.revues.org/290>.

Fournier, G., Monette, M. (2004). *L'insertion socioprofessionnelle: un jeu de stratégie ou un jeu de hasard ?*, Presses de l'Université Laval ,2^{ème} édition.

Gobe, E. (2001). *Les ingénieurs maghrébins dans les systèmes de formation : Systèmes de formation Filières coloniales et pratiques professionnelles Professionnalités contemporaines*. Tunis : IRMC.

Haddab, M. (2004). Les ingénieurs en Algérie: bilan des connaissances et nécessité d'enquêtes sociologiques. Dans *les cahiers du CREAD*, (66/67), 181-190.

Kadri, A., & Benguerna, M. (2014). *Ingénieurs en Algérie dans les années 1960 : une génération de la coopération*, Paris : Karthala.

Madoui, M. (2014). *Ce qu'en a travaillé veut dire (enquêtes sur le chômage des jeunes diplômés en Algérie*. [conférence] au [colloque] l'employabilité et l'insertion des jeunes en Algérie, organisé par la faculté des sciences économique et de gestion de l'université de Bejaïa, les 4-5 juin 2014.

Moulay-Hadj, M., & Nouar, F. (2012). Protection sociale et politique de l'emploi : le cas de l'Algérie. Dans N. Benghabrit (dir.), *quelles formations pour quels emplois en Algérie*, Oran : CRASC, pp. 91-104.

Touati, O. (2009). *Les ingénieurs en Algérie de l'époque coloniale à la crise des années 1990 : approche socio-historique d'un métier*. L'année du Maghreb, Paris : CNRS édition.

Touati, O. (2013). La formation des ingénieurs : Transformations et conséquences sur l'entreprise. *Insaniyat*, (60-61), 251-264. Oran : CRASC.